الحساب الجاري وآثاره القانونية في ظل التشريعات الحديثة

تأليف
دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي
الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي وأبي الطاهرة، منبع الرحمة ومدرسة الفضيلة، داعياً الله لهما بالرحمة الواسعة والجنات الخالدة.

وإلى ابنتي الحبيبة وقرة عيني صبرينال المصرية الجزائرية، زهرة الحياة وجمال الوجود، التي تجمع بين رقة شط المتوسط وشموخ جبال الأوراس، لتكون شاهدة على أن الإيمان هو أجمل ما يزين الإنسان.

المقدمة

يُعد الحساب الجاري عصب المعاملات المالية الحديثة وشريان الحياة الرئيسي للاقتصاد الوطني والدولي، فهو الأداة القانونية التي تنظم العلاقة بين المودع

والبنك وتحدد حقوق كل طرف والتزاماته. يهدف هذا الكتاب إلى تقديم دراسة تحليلية عميقة للحساب الجاري وآثاره القانونية في ظل التشريعات الحديثة، جامعاً بين القواعد القانونية الوضعية والأحكام الشرعية الإسلامية التي تحكم المعاملات المالية. إننا لا نقدم هنا مجرد شرح للنصوص البنكية، بل نحاول فهم الطبيعة العقدية للحساب الجاري، وهل هو وديعة أم قرض أم عقد مستقل، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية خاصة في مسائل الضمان والفائدة والتصرف في الرصيد. سنغوص في هذا العمل عبر عشرين فصلاً معمقاً لنحلل الإشكاليات القانونية المتعلقة بالحجز على الأموال، والسرية المصرفية، والحسابات الإلكترونية، والمسؤولية الجنائية والمدنية الناشئة عن سوء الاستخدام. إن هذا الكتاب هو جهد أصيل خالص، يضع بين يدي المشرعين والقضاة والمصرفيين مرجعاً شاملاً ينظم هذا المرفق الحيوي بما يحقق العدالة ويحفظ الأموال ويوافق شرع الله، مؤكدين أن المال مال الله استخلفنا فيه ويجب أن نتعامل به وفق ضوابطه الشرعية والقانونية.

الفصل الأول

ماهية الحساب الجاري وتعريفه القانوني
الحساب الجاري هو عقد بين البنك والعميل يلتزم بمقتضاه البنك بحفظ أموال العميل وردها عند الطلب أو حسب الاتفاق، مع السماح بإجراء عمليات السحب والإيداع عليها. في هذا الفصل، نحدد الطبيعة القانونية لهذا العقد، وهل يعتبر من عقود الوديعة أم القرض أم أنه عقد مصرفي مستقل له خصائصه. الله شرع التعاملات المالية لتسهيل حياة الناس، والحساب الجاري أداة حديثة لهذا التسهيل. ندرس العناصر الأساسية لتكوين الحساب الجاري من رضا وأهلية ومحل وسبب، وشروط صحته قانوناً. إن التحديد الدقيق للماهية يترتب عليه تحديد النظام القانوني الواجب التطبيق، خاصة في مسائل الضمان على الأموال المودعة، وهل يضمنها البنك كقارض أم كأمين مستودع، وهو ما يفسح مجالاً للاجتهاد الفقهي والقانوني بما لا يخالف النصوص الشرعية القطعية.

الفصل الثاني
الطبيعة العقدية بين البنك والعميل
العلاقة بين البنك وصاحب الحساب الجاري هي علاقة عقدية ترتب آثاراً قانونية ملزمة للطرفين. في هذا

الفصل، نحلل بنود عقد فتح الحساب والحالة القانونية للتوقيع عليه. الله أمر بالوفاء بالعقود، وهذا العقد يخضع لمبدأ سلطان الإرادة ضمن الحدود القانونية والآداب العامة. ندرس هل يعتبر العقد من عقود الإذعان أم التفاوض، وما أثر ذلك على حماية العميل الضعيف أمام قوة البنك. نناقش الشروط التعسفية التي قد تفرضها البنوك، وهل هي نافذة قانوناً. إن التوازن التعاقدي ضروري لضمان العدالة، ولا يجوز للبنك أن يستغل مركزه المهيمن لفرض شروط تجرد العميل من حقوقه الأساسية في استرداد أمواله أو التصرف فيها وفق ما أباحه الله ورسوله.

الفصل الثالث
الحساب الجاري في الفقه الإسلامي والمصرفية الإسلامية
يختلف الحكم الشرعي للحساب الجاري بين كونه وديعة أمانة أو وديعة ضمان حسب طبيعة الاستخدام. في هذا الفصل، نعرض الآراء الفقهية حول حكم وضع الأموال في البنوك التقليدية والإسلامية. الله حرم الربا وأحل البيع، والحساب الجاري الذي يترتب عليه فائدة ربوية محرم شرعاً. ندرس حسابات التوفير الإسلامية

القائمة على المضاربة أو الوكالة، وكيف تختلف قانوناً عن الحسابات التقليدية. نؤكد ضرورة فصل الأموال الحلال عن الحرام، ووجوب تطهير الأموال من الشبهات. إن التطبيق السليم للشريعة في الحسابات الجارية يضمن البركة في المال ويحمي المجتمع من أضرار الربا، ويتطلب وعياً قانونياً لصياغة عقود متوافقة مع أحكام الله.

الفصل الرابع
حقوق صاحب الحساب الجاري والتصرف في الرصيد
يتمتع صاحب الحساب الجاري بحقوق أساسية منها السحب والإيداع والاستفادة من الخدمات المصرفية. في هذا الفصل، نحدد نطاق حق التصرف في الرصيد والقيود القانونية عليه. الله جعل للإنسان حق التملك والتصرف في ماله ما لم يخالف الشرع. ندرس حق العميل في إغلاق الحساب أو تحويله لبنك آخر، وحقه في كشف الحساب الدوري. نناقش القيود الإدارية التي قد تعيق السحب، وهل تعتبر تعسفاً. إن حماية حق التصرف في المال الخاص هي جزء من حماية الملكية الخاصة التي كفلها القانون والشرع، ولا يجوز تقييدها إلا بحكم قضائي أو نص نظامي عام يهدف

للمصلحة العامة دون إضرار تعسفي بحقوق الأفراد.

الفصل الخامس
التزامات صاحب الحساب الجاري تجاه البنك
يقابل حقوق العميل التزامات يجب عليه الوفاء بها للحفاظ على سلامة العلاقة المصرفية. في هذا الفصل، ندرس التزام العميل بالإفصاح عن بياناته الحقيقية وعدم استخدام الحساب في أغراض غير مشروعة. الله نهى عن الغش والكتمان في المعاملات. نناقش التزام العميل بتغطية الشيكات المسحوبة وعدم السحب على المكشوف دون اتفاق. ندرس المسؤولية القانونية عن إصدار شيك بدون رصيد كأثر مباشر لخلل في إدارة الحساب الجاري. إن الإخلال بهذه الالتزامات يترتب عليه عقوبات قانونية وقد يصل إلى المساءلة الجنائية، مما يستدعي وعياً كاملاً من العميل بواجباته لتجنب الوقوع في المخالفات التي تضر به وبالمجتمع المالي.

الفصل السادس
حقوق البنك في إدارة الحساب الجاري
للبنك حقوق قانونية تمكنه من إدارة الحسابات بكفاءة

وحماية أموال المودعين. في هذا الفصل، نحلل حق البنك في خصم العمولات والرسوم المتفق عليها. الله أجاز الأجر على العمل والخدمات، والعمولات المصرفية مقابل خدمات معينة جائزة ما لم تكن ربوية. ندرس حق البنك في تجميد الحساب عند الشك في نشاط غير قانوني. نناقش حق البنك في المقاصة بين حسابات العميل المختلفة لديه عند العجز. إن توازن حقوق البنك ضروري لاستقرار القطاع المصرفي، لكن هذه الحقوق يجب أن تمارس بشفافية ودون تعسف، وأن تخضع لرقابة الجهات الرقابية لضمان عدم استغلالها في الإضرار بالعملاء أو انتهاك خصوصياتهم المالية دون مبرر قانوني مقنع.

الفصل السابع
التزامات البنك بالحفظ والأمان والسرية
يتمثل الالتزام الجوهري للبنك في حفظ أموال العملاء وأمان بياناتهم. في هذا الفصل، ندرس المسؤولية القانونية للبنك عن فقدان الأموال بسبب الاختراق أو الإهمال. الله أمر بأداء الأمانات، والمال المودع أمانة في عنق البنك. نناقش التزام البنك بالسرية المصرفية وعدم إفشاء بيانات الحساب إلا لأصحاب الحق قانوناً.

ندرس حدود السرية في مواجهة الجهات الضريبية والقضائية. إن الإخلال بالأمان أو السرية يترتب عليه تعويضات كبيرة، لأن الثقة هي رأس المال الوحيد للبنوك، وحماية خصوصية العملاء جزء من حماية عرضهم ومالهم الذي عصمه الله تعالى.

الفصل الثامن
الشيكات وعلاقتها بالحساب الجاري
يُعد الشيك أداة سحب رئيسية من الحساب الجاري ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً. في هذا الفصل، نحلل الآثار القانونية لسحب الشيكات على الرصيد المتاح. الله حرم أكل أموال الناس بالباطل، والشيك بدون رصيد اعتداء على مال الغير. ندرس مسؤولية البنك في صرف الشيكات وفحص التواقيع. نناقش الإشكاليات الناشئة عن الشيكات المؤرخة أو المسلمة على بياض. إن تنظيم علاقة الشيك بالحساب الجاري يحمي التداول التجاري ويضمن الثقة في أدوات الدفع، ويتطلب تشريعات رادعة لمن يستغل الحساب الجاري في إصدار شيكات وهمية تضر بالاقتصاد الوطني وبحقوق الدائنين.

الفصل التاسع
السحب على المكشوف وحكمه القانوني والشرعي
السحب على المكشوف هو تجاوز الرصيد المودع بناءً على تسهيل ائتماني من البنك. في هذا الفصل، نبحث الطبيعة القانونية لهذه التسهيلات، وهل تعتبر قرضاً بفائدة. الله حرم الربا نصاً، والسحب على المكشوف بفائدة يعتبر من الربا المحرم في الشريعة الإسلامية. ندرس البدائل الإسلامية مثل المرابحة أو التورق لتمويل العجز. نناقش الشروط القانونية لمنح السحب على المكشوف وضمانات السداد. إن الانتشار الواسع لهذه الممارسة يتطلب مراجعة تشريعية لتقنين البدائل الإسلامية، وحماية العملاء من الوقوع في فخ الديون الربوية التي تفتك بأموالهم وتورثهم الهموم في الدنيا والآخرة.

الفصل العاشر
الفائدة الربوية والحسابات الجارية
تصرف بعض البنوك فوائد على الأرصدة الدائنة في الحسابات الجارية أو تطلب فوائد على المدينة. في هذا الفصل، نحكم شرعاً وقانوناً على هذه الفوائد. الله حارب الربا وحرمه تحريماً قاطعاً، وأي شرط

جزائي أو فائدة على القرض فهي رباً. ندرس موقف التشريعات الحديثة من تجريم الربا الصريح والمقنع. نناقش كيفية التعامل مع الأرباح المعلقة في الحسابات غير الإسلامية. إن التطهير من الربا واجب شرعي على كل مسلم، والقوانين يجب أن تسير نحو منع التعاملات الربوية تماماً، واستبدالها بآليات تمويلية مشاركة في الربح والخسارة تحقق العدالة وتوافق شرع الله رب العالمين.

الفصل الحادي عشر
الحجز الإداري والقضائي على الحساب الجاري
يُعد الحجز على الحساب الجاري إجراءً قانونياً لضمان حقوق الدائنين أو الدولة. في هذا الفصل، ندرس إجراءات الحجز وشروطه القانونية. الله شرع القضاء لاسترداد الحقوق، والحجز وسيلة تنفيذية مشروعة. نناقش الفرق بين الحجز الإداري للضرائب والحجز القضائي للديون المدنية. ندرس حماية الحد الأدنى للمعيشة من الحجز. إن توازن حق الدائن في الاستيفاء وحق المدين في الحياة الكريمة ضروري، ولا يجوز أن يؤدي الحجز إلى إفقار المدين تماماً، بل يجب أن يترك له ما يكفيه هو ومن يعول وفق الضوابط

الإنسانية والشرعية التي تراعي الظروف الاجتماعية.

الفصل الثاني عشر
السرية المصرفية وحدود الإفشاء
السرية المصرفية حق للعميل لكنها ليست مطلقة أمام القانون. في هذا الفصل، نحلل الحالات التي يباح فيها للبنك إفشاء بيانات الحساب. الله نهى عن التجسس، لكنه أذن بالشهادة لأجل الحق. ندرس طلبات الجهات القضائية والنيابة العامة في التحقيقات الجنائية. نناقش تبادل المعلومات المصرفية دولياً لمكافحة غسل الأموال. إن كسر السرية يجب أن يكون استثناءً مضبوطاً بضمانات قانونية صارمة لمنع التعسف، وأن يقتصر على الحالات الضرورية لتحقيق العدالة أو حماية الأمن القومي، دون أن يصبح أداة للتنكيل بالعملاء أو انتهاكاً لخصوصياتهم المالية دون مسوغ قانوني قوي.

الفصل الثالث عشر
المسؤولية الجنائية عن إساءة استخدام الحساب
قد يُستخدم الحساب الجاري كأداة لارتكاب جرائم مثل غسل الأموال أو التمويل الإرهابي. في هذا الفصل،

نرصد الجرائم المرتبطة بالحسابات والعقوبات المقررة لها. الله حرم التعاون على الإثم والعدوان، واستخدام الحساب في الجريمة إثم كبير. ندرس مسؤولية البنك عن الرقابة والإبلاغ عن العمليات المشبوهة. نناقش مسؤولية العميل عن تأجير حسابه للغير. إن التشديد العقابي على إساءة الاستخدام ضروري لحماية النظام المالي، ويتطلب وعياً أمنياً وقانونياً من البنوك والعملاء على حد سواء لمنع استغلال القنوات المالية المشروعة في أنشطة إجرامية تضر بأمن المجتمع واستقراره.

الفصل الرابع عشر
الحسابات المشتركة وحقوق التصرف فيها

تفتح حسابات جارية باسم أكثر من شخص مما يثير إشكاليات في التصرف والوفاة. في هذا الفصل، نحلل طبيعة الحساب المشترك، هل هو على التضامن أم على الانفراد. الله جعل للشركة أحكاماً في المال، والحساب المشترك شكل منها. ندرس حق أي من المشتركين في سحب الرصيد كله دون الآخر. نناقش مصير الحساب عند وفاة أحد المشتركين وتجميد الحصة الوراثية. إن وضوح عقد فتح الحساب المشترك

يمنع النزاع، ويجب أن يحدد فيه نصيب كل طرف وطريقة التصرف، لضمان حقوق الورثة ومنع الظلم بين الشركاء عند الوفاة أو الخلاف، وفق قواعد الشريعة في الشركة والوكالة.

الفصل الخامس عشر
إغلاق الحساب الجاري وإجراءاته القانونية
ينتهي عقد الحساب الجاري بالفتح أو بالإغلاق من أحد الطرفين. في هذا الفصل، ندرس إجراءات الإغلاق الاختياري والإجباري. الله أحل فسخ العقود بالتراضي أو للعذر الشرعي. نناقش حق البنك في إغلاق الحساب أحادياً والأسباب المبررة لذلك. ندرس التزام البنك برد الرصيد المتبقي فوراً. إن الإغلاق التعسفي للحسابات يضر بسمعة العميل وقد يدمر أعماله، لذا يجب أن ينظم القانون أسباب الإغلاق من جانب البنك ويضمن حق العميل في الاعتراض والتعويض إذا ثبت تعسف البنك دون مبرر قانوني أو تعاقدي مقبول.

الفصل السادس عشر
الحساب الجاري الإلكتروني والتوقيع الرقمي
مع التطور التقني، أصبحت الحسابات تفتح وتدار

إلكترونياً بالكامل. في هذا الفصل، نحلل الحجية القانونية للتوقيع الرقمي والتعليمات الإلكترونية. الله جعل الكتابة والشهادة وسائل لحفظ الحقوق، والتوقيع الإلكتروني وسيلة حديثة لذلك. ندرس مخاطر الاختراق الإلكتروني والمسؤولية عنه. نناقش إثبات العمليات الإلكترونية أمام القضاء. إن مساواة التوقيع الإلكتروني بالتوقيع الخطي ضرورية لتسهيل المعاملات، لكن يجب أن تقترن بأنظمة أمن سيبراني قوية تحمي الأموال من السرقة، وتحدد المسؤولية بدقة عند حدوث اختراق لضمان عدم ضياع حقوق العملاء في الفضاء الرقمي.

الفصل السابع عشر
غسل الأموال والامتثال في الحسابات الجارية
تُعد البنوك خط الدفاع الأول ضد غسل الأموال عبر الحسابات الجارية. في هذا الفصل، ندرس إجراءات "اعرف عميلك" والواجبات الرقابية. الله طيب ولا يقبل إلا طيباً، والمال المغسول خبيث محرم. نناقش عقوبات الإهمال في الرقابة على الحسابات. ندرس تجميد الأصول المشتبه بها. إن الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال واجب وطني ودولي، ويتطلب من البنوك يقظة دائمة وتدقيقاً في مصادر الأموال،

لمنع تحويل النظام المالي إلى أداة لتبييض أموال الجريمة والفساد التي تدمر اقتصادات الدول وتظلم الشعوب.

الفصل الثامن عشر
المنازعات المصرفية واختصاص القضاء
تكثر النزاعات بين البنوك والعملاء حول الحسابات الجارية. في هذا الفصل، نحدد الجهة القضائية المختصة بالفصل في هذه المنازعات. الله شرع القضاء لرفع الظلم، واختصاص المحاكم التجارية أو المدنية يختلف حسب طبيعة النزاع. ندرس شرط التحكيم في عقود الحسابات، وهل هو ملزم. نناقش سرعة الفصل في المنازعات المصرفية. إن وجود قضاء متخصص وفعال يضمن حقوق الأطراف ويشجع على الاستثمار، ويمنع تعطل الأموال في نزاعات طويلة، مما يخدم الاقتصاد الوطني ويحقق العدالة الناجزة التي أمر بها الله ورسوله.

الفصل التاسع عشر
المقارنة بين التشريعات العربية والدولية
تختلف تنظيمات الحساب الجاري من دولة لأخرى

حسب النظام القانوني. في هذا الفصل، نقارن بين التشريعات العربية والأنظمة الأوروبية والأمريكية. الله خلق الشعوب لتتعارف، والاستفادة من التجارب الناجحة مطلوبة. ندرس أوجه التشابه والاختلاف في حماية العميل والسرية. نطرح دعوات لتوحيد التشريعات المصرفية العربية. إن التوافق التشريعي يسهل المعاملات العابرة للحدود، ويحمي المستثمرين، ويجب أن تستند هذه التشريعات الموحدة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية كمرجعية أخلاقية وقانونية عليا تضمن العدالة والبركة في التعاملات المالية عبر الوطن العربي.

الفصل العشرون
خاتمة نحو نظام مصرفي عادل ومتوازن
نختتم الكتاب بالتأكيد على أن الحساب الجاري أداة خدمية يجب أن تخضع للعدل والشرع. الله جعل المال قياماً للناس، والنظام المصرفي خادم لهذا الهدف. نطرح رؤية إصلاحية لتقنين الحسابات بما يمنع الربا ويحمي الحقوق. المستقبل لنظام مصرفي إسلامي عالمي بديل. نضع هذا الكتاب كأمانة علمية تسهم في تطوير التشريعات المصرفية. الله ولي التوفيق في

إصلاح المعاملات المالية. إن التوازن بين مصلحة البنوك وحقوق العملاء، وبين الحداثة التقنية والأصالة الشرعية، هو سر الاستقرار المالي، والقانون هو الميزان الذي يحقق هذا التوازن لضمان رخاء الأمة.

الخاتمة

وبعد إتمام هذه الرحلة في تفاصيل الحساب الجاري وآثاره، ندرك أن التنظيم القانوني الدقيق ضروري لحماية الأموال. إن الله سبحانه وتعالى هو الرزاق، والقانون البشري يجب أن ينظم وسائل الرزق بما لا يخالف شرعه. نأمل أن يكون هذا الكتاب قد قدم إضافة نوعية للمكتبة القانونية، وأن يكون دليلاً للمشرعين والقضاة والمصرفيين. إن مستقبل النظام المالي مرهون بقدرة التشريعات على مواكبة التطور مع الحفاظ على الثوابت الأخلاقية والدينية. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الفهرس

المقدمة
الفصل الأول ماهية الحساب الجاري وتعريفه القانوني
الفصل الثاني الطبيعة العقدية بين البنك والعميل

الفصل الثالث الحساب الجاري في الفقه الإسلامي والمصرفية الإسلامية
الفصل الرابع حقوق صاحب الحساب الجاري والتصرف في الرصيد
الفصل الخامس التزامات صاحب الحساب الجاري تجاه البنك
الفصل السادس حقوق البنك في إدارة الحساب الجاري
الفصل السابع التزامات البنك بالحفظ والأمان والسرية
الفصل الثامن الشيكات وعلاقتها بالحساب الجاري
الفصل التاسع السحب على المكشوف وحكمه القانوني والشرعي
الفصل العاشر الفائدة الربوية والحسابات الجارية
الفصل الحادي عشر الحجز الإداري والقضائي على الحساب الجاري
الفصل الثاني عشر السرية المصرفية وحدود الإفشاء
الفصل الثالث عشر المسؤولية الجنائية عن إساءة استخدام الحساب
الفصل الرابع عشر الحسابات المشتركة وحقوق التصرف فيها
الفصل الخامس عشر إغلاق الحساب الجاري وإجراءاته

القانونية
الفصل السادس عشر الحساب الجاري الإلكتروني والتوقيع الرقمي
الفصل السابع عشر غسل الأموال والامتثال في الحسابات الجارية
الفصل الثامن عشر المنازعات المصرفية واختصاص القضاء
الفصل التاسع عشر المقارنة بين التشريعات العربية والدولية
الفصل العشرون خاتمة نحو نظام مصرفي عادل ومتوازن
الخاتمة

تم بحمد الله وتوفيقه
تأليف دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي
الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون
حقوق النسخ والطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمؤلف